Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588–1558 / EISSN : 2710–8635

المجلد:06/العدد:02
(ديسمبر 2022) ص:163–182

الأطراف الخارجية في النزاع الليبي منذ 2014: عوامل جديدة وادوار متزايدة

External actors in the Libyan conflict since 2014: New factors and Growing roles.

دمـــــــــدوم رضـــــــــــــــا[1*]

DEMDOUM Redha

جامعة قسنطينة 3–صالح بوبنيدر، (الجزائر)، redha.demdoum@univ-constantine3.dz

مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية

تاريخ الإرسال: 2022/11/03 **تاريخ القبول: 2022/12/10** **تاريخ النشر: 2022/12/31**

ملخص:

يستهدف هذا المقال، من خلال منهج وصفي، تفسير تزايد ارتباط النزاع الليبي بديناميكيات صراعات القوى الإقليمية والعالمية وتسليط الضوء على الادوار المتعددة للأطراف الخارجية في النزاع الليبي خصوصا منذ 2014 والعوامل التي تدفع نحو تزايدها. وخلص المقال الى ان سلوك الاطراف الخارجية في النزاع الليبي كان نابعا من مصالحها الوطنية الخاصة، على حساب السياسات الجزائرية والأممية لدعم الحل السياسي في ليبيا، وبدلا من ذلك تساهم في تأجيج وتصعيد الصراع من خلال الدعم المالي والإعلامي والعسكري. كما خلصت الى ان مثل هذا النزاع من شأنه أن يزعزع استقرار جيران ليبيا، ويهدد بشكل مباشر المصالح الأمنية الجزائرية وأسواق الطاقة العالمية.

الكلمات المفتاحية: النزاع الليبي، تطور النزاع، الاطراف الخارجية، الحرب بالوكالة، التدويل.

Abstract :

This article aims, through a descriptive approach, to explain the growing linkage of the Libyan conflict with the dynamics of regional and global power relations and to highlight the multiple roles of external parties in the Libyan conflict since 2014, as well as the factors that fuel its rise. The article concludes that the behaviour of external parties to the Libyan conflict stems from their own national interests, at the expense of Algerian and international policies aimed at fostering a political solution in Libya, and instead contributes to fuelling and escalating the conflict by providing military, financial, and media backing.

Keywords: Libya's Conflict; Conflict Evolution; External Actors; Proxy War; Internationalisation.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

منذ بداية سنة 2014، يتجه النزاع في ليبيا بشكل متزايد ومتسارع للتحول نحو حرب بالوكالة. فقد انخرط العديد من اللاعبين الإقليميين والدوليين، بسبب احتياطيات النفط في البلاد وتدفق الهجرة الكبير إلى الخارج، وشاركت كذلك العديد من الحركات الإسلامية والحركات ذات الميول الليبرالية والمناهضة للإسلاميين في النزاع الدائر منذ سنة 2011.

يوجد أيضاً عدد من الدول الأجنبية التي تدخلت، بالأساس، للحد من نفوذ منافسيها. وبالتالي، تخضع ليبيا بشكل متزايد لديناميكيات صراعات القوى الإقليمية والدولية التي شكلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث نجد دولا مثل تركيا، السعودية، مصر، قطر والإمارات تستثمر مصالحها في مستقبل ليبيا ما بعد القذافي، ودولًا أوروبية مثل وفرنسا تلعب دوراً نشطًا، وتشارك الولايات المتحدة وروسيا أيضا بدرجات متفاوتة. وأخيراً، نجد منظمة الأمم المتحدة منخرطة بشكل مستمر في التحول الذي تمر به البلاد منذ عام 2011، وإن كان ذلك بشكل محدود.

يعالج هذا المقال مشكلة بحثية تتمثل في كيفية تفسير تطور النزاع الليبي وارتباطه المتزايد بديناميكيات صراعات القوى الإقليمية والعالمية. ويستهدف هذا المقال، من خلال منهج وصفي، تسليط الضوء على الادوار المتعددة والمتزايدة للأطراف الخارجية في النزاع الليبي خصوصا منذ 2014 والكشف عن العوامل التي تدفع نحو تزايد الادوار الخارجية وذلك عبر العناصر التالية:

- تدويل النزاع ودور الاطراف الخارجية في النزاعات: مراجعة نظرية
- جذور النزاع في ليبيا
- المرحلة الثانية من النزاع منذ 2014: عوامل جديدة / ادوار متزايدة
- الادوار الاقليمية: مصر، تركيا، الامارات، قطر، السعودية

– الادوار العالمية : منظمة الامم المتحدة، الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، ايطاليا

2. تدويل النزاع ودور الاطراف الخارجية في النزاعات: مراجعة نظرية

يعد مفهوم تدويل النزاع من المفاهيم قليلة الانتشار في دراسة النزاعات الدولية. وبالتالي، تقل التعريفات والمقاربات النظرية التي عالجت هذا المفهوم. إلا انه توجد بعض الدراسات النظرية والعديد من دراسات الحالة التي تتناول مواضيع انتشار النزاع الداخلي، Conflict spillover وتدخل الفواعل الخارجية، والحرب بالوكالةProxy War، وما إلى ذلك. نجد أيضاً العديد من الرؤى حول كيفية التعامل مع هذا الموضوع تنتمي الى حقول العلوم السياسية، الدراسات أمنية، القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ويعتبر برنامج معطيات النزاع في جامعة أوبسالا the Uppsala Conflict Data Program اولى المحاولات لتعريف مفهوم تدويل النزاع ومعالجة دور الاطراف الخارجية في النزاعات. فهو يقسم الفواعل Actors وفقاً لمستوى مشاركتها وطريقة تدخلها في نزاع مسلح، حيث يقدم تقسيما بين: أطراف اساسية وأطراف ثانوية. في حين أن الأطراف الأساسية هي تلك الأطراف المتورطة بشكل مباشر في النزاع وتشكل عدم توافق مصالح الأطراف المتحاربة، يمكن تقسيم الأطراف الثانوية إلى نوعين: متحارب وغير متحارب warring and non-warring (داخلي أو خارجي). في حين أن الطرف المتحارب الثانوي هو الذي يدخل في نزاع مع القوات لدعم بنشاط أحد أطراف النزاع، فإن الطرف غير المتحارب (أو الطرف الداعم الثانوي) يقدم الدعم لطرف أساسي، وبالتالي يؤثر على تطور النزاع في بطريقة معينة. من الواضح أن الأطراف الخارجية في مسائل تدويل النزاع يمكن أن تكونأ طرافاً أولية وثانوية، بناءً على طريقة ومستوى المشاركة.[1]

يمكن تعريف التدويل على أنه عملية يتم من خلالها اتخاذ قرار واضح وواعي يخص إشراك الفاعلين الدوليين في أي مرحلة (أعمال عدائية أو مفاوضات) من مراحل نزاع داخلي. كما أن طبيعة العلاقات الدولية التي تسودها العولمة تسهل تدخل العديد من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في النزاعات.

يعرف فيتي S.Vité التدويل بأنه تدخل من قبل دولة ثالثة لدعم جماعة مسلحة غير حكومية معارضة لقوات الدولة في نزاع داخلي قائم. ويشير إلى أن هذا التطبيق مجزأ للقانون الدولي الإنساني قد أيدته ضمنياً محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا، ففي تحليلها للنزاع، ميزت المحكمة، من جهة، بين الصراع بين حكومة نيكاراغوا والكونتراس، ومن جهة أخرى، النزاع بين تلك الحكومة نفسها وحكومة الولايات المتحدة. من منظور آخر، يقول فيتيه ان تدويل النزاع يكون في حالة أن النزاع ليست محصورة داخل حدود دولة واحدة ولكنها تخص دولتين أو أكثر.

يقدم ستيوارد G.Steward تعريفًا مختلفًا قليلاً، حيث يعتقد ان مصطلح "نزاع مسلح مدول" يصف الأعمال العدائية الداخلية التي أصبحت دولية. وفي كثير من الأحيان، تتعدد وتتعقد الظروف الواقعية التي يمكن أن تؤدي إلى التدويل، حيث يشمل مصطلح النزاع المسلح المدول الحرب بين فصيلين داخليين كلاهما مدعوم من دول مختلفة، والأعمال العدائية المباشرة بين دولتين أجنبيتين تتدخلان عسكريًا في نزاع مسلح داخلي لدعم الجانبين المتعارضين، والحرب التي تنطوي على تدخل أجنبي لدعم جماعة متمردة تقاتل ضد حكومة قائمة.[3]

ويقدم شنابل A.Schnabel أيضًا وجهة نظر مختلفة حول تدويل النزاع لاتقوم على منظور التدخل الخارجي بل على منظور تحركات اللاجئين والنازحين داخلياً الذين يفرون إلى الخارج. إنه يشكل تهديداً لأمن الأشخاص في البلدان التي توفر اللجوء. ويستخدم شنابل أيضًا مصطلحات أخرى مثل انتشار النزاع أو امتداده. conflict spillover or extension of the conflict وحسب رأيه، فإن تدفق النازحين قسراً يؤثر بشكل كبير على الأمن الداخلي للمناطق المستقبلة.[4]

ووفقًا لديفيد كارمنت D.Carment، هناك ثلاثة مقاربات نظرية موجودة لعملية تدويل النزاع: نظرية امتداد النزاع، the theory of conflict extension ونظرية تفاعل النزاع والاحتياجات الإنسانية ، the theory of conflict interaction and human needs

ونظرية تحويل النزاع the theory of conflict transformation. تتعامل نظرية امتداد النزاع مع المشاركة المباشرة للاطراف الخارجية في الاضطرابات العرقية الداخلية مع المصلحة الذاتية المفترضة للجهة الخارجية في النزاع. وتتضمن هذه النظرية عامل التدخل الخارجي، والذي يتميز بمدى أهمية النزاع للنظام الدولي. تفترض هذه الحجة انخراطًا خارجيًا أكثر شمولاً في النزاعات التي تعتبر أكثر أهمية للجهات الفاعلة الخارجية المؤثرة. كما تؤكد نظرية تفاعل النزاع والاحتياجات البشرية على عمليات النزاع الإثني الداخلية وتصف عملية تدويل النزاع العرقي من خلال القوة الداخلية التي تسعى للحصول على دعم خارجي، حيث يناشد قادة الجماعات العرقية المختلفة، الذين يقاتلون من أجل السلطة، المجتمع الدولي والمنظمات فوق الوطنية، بالاعتماد على دعم حقوق الإنسان، مما يضفي الشرعية على مطالبات تقرير المصير. تقوم النظرية الثالثة، نظرية تحويل النزاع على افتراض أن امتداد النزاع إلى المستوى الدولي يحدث غالبًا عندما لا تستطيع حكومة ضعيفة التعامل مع المشاكل العرقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية. نتيجة لذلك، تنظر الحكومات إلى الخارج وتقدم مطالبات وحدوية إلى الدول الأخرى، التي تعيش فيها الأقليات المعنية. تسمح هذه الاستراتيجية للدول بالعثور على" كبش فداء" خارجي، وعرض المشاكل الداخلية عليه، وحماية سلطتها ومكانتها.[5]

من منظور الفواعل، يمكن اتخاذ قرار التدويل (أو عدم التدويل) من قبل كل من الفواعل الخارجيين والداخليين. في الحالة الأولى، يمكننا التحدث عن دولة مهيمنة إقليمية أو قوة عالمية، في الحالة الثانية، أطراف النزاع المحليين، ولا يهم التمييز بين الدولة أو غير الدولة. وفقًا لبوردا، "يتحرك مفهوم التدويل على طول سلسلة متصلة يمكن فيها من جهة، أن يقرر الفواعل الخارجيون مثل الدول القوية أو المجاورة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة بطريقة أحادية الجانب. في هذا السيناريو، يأخذ التدويل شكل التدخلات. على الطرف الآخر من السلسلة، يتخذ أطراف النزاع هذا القرار، حيث يدعون الاطراف الخارجية في نفس الوقت (الدول، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، إلخ) للمشاركة في المواجهة الخاصة بهم. وعلى نفس المنوال، فمن ناحية،

قد يقرر الفواعل الدوليون عدم المشاركة أو التدخل في نزاع داخلي معين، ومن ناحية أخرى، يمكن للأطراف المحليين أن يختاروا منع أو تجنب المشاركة الدولية".[6]

وفيما يخص اسباب اهتمام الأطراف المحليين باستقطاب جهات أجنبية للتدخل في شؤونها الداخلية، يرى بوردا S.Borda بأن أطراف النزاع يبحثون عن عاملين أساسيين عندما يقومون بتدويل نزاعهم: الموارد المادية لخوض الحرب والشرعية الدولية اذ عادة ما ترتبط الموارد المادية بالدعم العسكري من الخارج. ويسميه بوردا التدويل العسكري ويصفه بأنه نوع التدويل الذي تستخدمه أطراف النزاع من أجل الحصول على دعم عسكري أو لوجستي خارجي لخوض الحرب وتحسين موقفهم العسكري تجاه خصومهم. بالنسبة للعامل الثاني، وفقًا لبوردا، تحاول أطراف النزاع أيضًا اكتساب الشرعية والهدف هو الحصول على دعم سياسي لقضيتهم. بالنسبة للدولة، فهذا يعني الحصول على موافقة دولية لحقها في الحكم ومحاربة التهديدات ضدها، بالنسبة للمنظمات المتمردة، فهذا يعني الحصول على دعم دولي لحقهم في محاربة ما يعتبرونه دولة غير شرعية. يسميها بوردا التدويل السياسي.[7]

3. جذور النزاع في ليبيا

يمكن إرجاع النزاع الحالي في ليبيا إلى انتفاضات الربيع العربي في عام 2011 وما تلاها من إطاحة بنظام القذافي. حيث سرعان ما تحولت المظاهرات المطالبة للإصلاحات الديمقراطية في فيفري 2011 إلى نزاع أهلي شامل في أعقاب صدام بين النظام وللمتظاهرين. ومع تنظيم المليشيات المحلية وتسليحها للدفاع عن المظاهرات، تدهور الوضع الأمني، وازداد العنف بين المليشيات والنظام.

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحت ذريعة حماية المدنيين، تفويضاً للتدخل العسكري. في البداية، نفذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا غارات جوية وهجمات منسقة لوقف تقدم النظام ضد المعارضة، ولكن عندما تولى الناتو التفويض تحت اسم عملية "الحامي الموحد"، اتخذ التدخل موقفًا أكثر وضوحًا ضد القذافي. وبحلول

الصيف، كان تحالف الناتو في الواقع يدعم تقدم المتمردين في طرابلس. أدى هذا في النهاية إلى الإطاحة بالقذافي في أكتوبر من نفس العام.[8]

وتسببت الإطاحة بالنظام القديم دون خطة واضحة للانتقال الديمقراطي في حدوث فراغ في السلطة أدى إلى اندلاع مواجهة الميليشيات المحلية في جميع أنحاء البلاد ضد بعضها البعض على أسس سياسية واقتصادية وعرقية وقبلية. ومع انهيار احتكار الدولة، أصبح من الواضح أن القبلية تغلبت على الوطنية، وتركت الحكومة الانتقالية غير قادرة على حكم مساحات شاسعة من الأراضي الليبية. وتم اجراء انتخابات، وكانت هناك محاولات لتعزيز الوحدة الوطنية، ومع ذلك فشلت كل الجهود حتى الآن في تحقيق الامن. وبدلاً من ذلك، أدت إلى ظهور المزيد من الفصائل المتنافسة للسيطرة على البلاد. وتم تقديم عدة تفسيرات لانتقال ليبيا الفاشل من أزمة ما بعد القذافي: عدم وجود خطة متماسكة للبلد على المستوى الدولي، دور العوامل المحلية مثل الافتقار إلى التماسك الاجتماعي، ومؤسسات الدولة الضعيفة، وقلة الفرص الاجتماعية والاقتصادية.[9]

4. المرحلة الثانية من النزاع منذ 2014: عوامل جديدة وأدوار متزايدة

اظهر النزاع، التي اندلع عام 2014، الانقسام الشديد للخريطة السياسية الليبية. حيث توجد حاليا حكومتان مختلفتان، كل منهما تؤسس شرعيتها في مجلس النواب الذي يتخذ من طبرق مقراً له، وتتنافس كل منهما للسيطرة على الأراضي الليبية. تتلقى الحكومتان دعماً من دول أجنبية. كما تحاول الشبكات الجهادية الدولية مثل داعش والقاعدة، فضلاً عن العديد من الميليشيات المحلية والجماعات شبه العسكرية، انتزاع السيطرة والنفوذ.

تنقسم خارطة ليبيا، حاليا، بين فصيلين رئيسيين: الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر يسيطر على معظم الأراضي من شرق برقة وسرت إلى أجزاء كبيرة من غرب طرابلس ومعظم منطقة فزان الجنوبية. والقوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني

المدعومة من الأمم المتحدة تدافع عن العاصمة طرابلس وتسيطر أيضاً على معظم الزنتان إلى الغرب، وكذلك مصراتة على ساحل البحر الأبيض المتوسط. الى جانب هذين الطرفين يوجد العديد من الفاعلين الآخرين على المستوى المحلي.[10]

1.4 الجيش الوطني الليبي:

يتمركز الجيش الوطني الليبي، بقيادة خليفة حفتر في شرق ليبيا، حيث يحظى بدعم مجلس النواب في طبرق. تم انتخاب مجلس النواب في جويلية 2014 ليخلف المجلس الوطني العام الذي يتخذ من طرابلس مقراً له، بعد فترة وجيزة من إطلاق حفتر لعملية الكرامة ضد التحالفات الإسلامية التي تسيطر على بنغازي. ومع ذلك، بسبب تهديد أمن الناخبين خلال انتخابات جويلية، بلغت نسبة المشاركة 18% وأعلنت الأحزاب الإسلامية التي هيمنت على المؤتمر الوطني العام أن مجلس النواب قد انتهى.[11] وبالتالي، تمت استعادة المؤتمر الوطني العام في طرابلس في حين أن مجلس النواب، الذي يتألف بشكل أساسي من الأحزاب الليبرالية والمناهضة للإسلاميين، تم إنشاؤه في طبرق التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي.[12] غير ان إنشاء مجلس النواب اعتبر سابقة للحكومة الموازية برئاسة عبد الله الثني، التي تشكلت في البيضاء ويشار إليها باسم "سلطات طبرق" وهي تخضع ايضا لسيطرة الجيش الوطني الليبي. وقد حافظت سلطات طبرق حتى الآن على دعمها لحفتر وعملية الكرامة التي أطلقها، وهي الحملة التي مكنت حفتر من السيطرة على معظم أراضي ليبيا بحجة محاربة الإرهاب. على الرغم من نجاحه في اجتثاث داعش وقوات القاعدة في معظم شمال شرق ليبيا. كما هاجم حفتر والجيش الوطني الليبي أيضاً الجماعات الإسلامية الموالية للمؤتمر الوطني العام وما يسمى بحكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس. وفي أفريل 2019، بدأ حفتر في التقدم نحو العاصمة نفسها، ساعياً للسيطرة على البلاد بأكملها.[13]

2.4 الاطراف المحلية:

يتكون الفصيلان الرئيسيان في النزاع من ائتلافات من مليشيات مختلفة. فبالإضافة إلى الميليشيات الأساسية التي تضم حوالي 7000 جندي، فهو يضم أيضاً حوالي 18000 من القوات المساعدة التي تضم مختلف الجماعات القبلية والمحلية المسلحة،[14] فضلاً عن المرتزقة الأجانب. ويجعل هذا التحالف أكبر تحالف للجيش الوطني الليبي حتى الآن. على الجانب الآخر، يوجد التحالف الذي يدافع عن طرابلس ويعتبر مناهضا لحفتر أكثر منه مؤيداً لحكومة الوفاق الوطني، حيث تختلف ولاءات فصائله وأسسهم وأهدافهم بشكل كبير، إلا أن الحصار المستمر لطرابلس عززها إلى حد ما.[15] على الرغم من ذلك، من المرجح أن تظل الميليشيات المشاركة متشككة في بعضها البعض بسبب المنافسات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، إذا انشق واحد أو أكثر من الفصائل الكبيرة للانضمام إلى الجيش الوطني الليبي أو الفرار، فقد ينهار التحالف بسرعة.

تلعب ميليشيات دولة المدينة في مصراتة والزنتان أيضاً دوراً مركزياً. يتكون جيش مصراتة من 200 ميليشيا، وهي اليوم متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني وتشارك في الدفاع عن طرابلس، بينما تحافظ أيضاً على تقدم الجيش الوطني الليبي على طول الساحل في غرب ليبيا .[16] وتعتبر الزنتان دولة مدينة أخرى بحكم الواقع. وفي عام 2014، اشتبكت مليشيات الزنتان مع بعض حلفائها الحاليين الذين شكلوا في السابق تحالف فجر ليبيا. واليوم، فإن معظم ميليشياتها متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس،[17] فيما تدعم البقية هجوم الجيش الوطني الليبي. تعمل دول المدن هذه كتحالفات محلية أصغر ومنسقة تسعى إلى التأثير في شكل التكوين "النهائي" للنظام السياسي الليبي.

3.4 الاطراف الأجنبية:

بسبب الاحتياطيات النفطية في البلاد، التدفق الكبير للهجرة إلى الخارج، وتزايد دور الحركات الإسلامية المتعددة ذات الميول الليبرالية والمناهضة للإسلاميين في الحرب الأهلية، انخرط العديد من اللاعبين الإقليميين والدوليين في النزاع للحد من نفوذ منافسيهم.

وبالتالي، تخضع ليبيا بشكل متزايد لديناميكيات صراع القوى الإقليمي الذي شكل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

5. الادوار الاقليمية: مصر، تركيا، الامارات، قطر، السعودية

لقد أمّن موقف حفتر العلماني دعم العديد من القوى الاقليمية. ومن أبرزها مصر والإمارات العربية المتحدة، اللتان تلقى منهما مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك دعمه بالطائرات دون طيار والمركبات المسلحة والأسلحة الأخرى.

1.5 مصر:

شكل موقف حفتر المعادي للجماعات الإسلامية عامل الجذب الأساسي لتلك الدول التي تدعمه. تعتبره مصر، أحد أقرب حلفائه، شريكًا طبيعيًا لنظامها، وقد قدمت دعماً عسكريًا واقتصاديًا قويًا. ويتقاطع خطاب حفتر المناهض للإسلاميين، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين، تقريباً مع خطاب السيسي.[18] وتتمحور دوافع مصر للتدخل بشكل أساسي حول الأمن والاقتصاد، حيث يشترك البلدان في حدود طويلة تجعل مصر عرضة للتداعيات المحتملة للصراع. علاوة على ذلك، كان لمصر تاريخياً علاقات وثيقة مع صناعة البترول الليبية، سواء من حيث واردات النفط الرخيصة وتوفير العمالة.

ينبع دعم مصر لحفتر من مزيج من الانتهازية الاقتصادية، والتهديدات المباشرة لمصالحها الأمنية، وأيديولوجية عسكرية مشتركة بين حفتر والرئيس عبد الفتاح السيسي باعتبارها الترياق الوحيد للتهديد الإسلامي الوجودي. في عام 2014، رسمت مصر حدودها الصحراوية التي يبلغ طولها حوالي 1100 كيلومتر مع ليبيا باعتبارها نقطة ضعف ساهمت بشكل مباشر في تزايد عدد الهجمات الإرهابية على أراضيها والتمرد في شبه جزيرة سيناء. كان حفتر حليفًا طبيعيًا للقاهرة نظرًا لموقع قواته بالقرب من الحدود المصرية، بالإضافة إلى ذلك، تأمل مصر في أن تدعم ليبيا المستقرة الاقتصاد المصري المتعثر، وتحافظ على إمدادات النفط المدعوم التي اعتمدت عليها منذ حرب الخليج

الأولى، والسماح للعمال المصريين في البلاد (الذين كانوا يمثلون، قبل الانتفاضات العربية، ما يقرب من 33 مليون دولار سنوياً في شكل تحويلات) باستئناف العمل[19]. دفعت هذه الاعتبارات مصر إلى توثيق التحالف مع حفتر، وتزويده بالمساعدة العسكرية والدبلوماسية الجوهرية بعد أن أطلق عملية الكرامة عام 2014.

ومع ذلك، بحلول عام 2019، تبلور لدى مصر احتمال أن حفتر قد يهمشها بالنظر للاتصال الوثيق مع فرنسا وروسيا والإمارات العربية المتحدة إلى جانب المخاوف من اتساع نفوذه بشكل خطير. مما دفع مصر إلى استكشاف طرق أخرى لحماية مصالحها بما في ذلك تنمية العلاقات مع رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، والمساعدة في عودة النظام القديم. كما بدأت مصر أيضاً في صياغة عملية سياسية خاصة بها من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي في محاولة لمنافسة عملية المؤتمر الوطني للأمم المتحدة. من المحتمل أن يكون هذا الاقتراح مصمماً لإنشاء اتفاق لتقاسم السلطة بين السراج وصالح كان من الممكن أن يوحد الدولة واحتواء حفتر ضمن نظام قانوني مدني على الأقل إلى أن تجري ليبيا انتخابات أو تمر بمرحلة انتقالية سياسية. [20]

2.5 الامارات العربية المتحدة:

يسهّل موقع ليبيا الجغرافي، المهم للخطة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، السيطرة على ممرات الشحن التي تتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط، وكذلك أوجدت موارد الطاقة الضخمة في ليبيا وحاجتها إلى إعادة الإعمار فرصاً مربحة يهدف الإماراتيون إلى استغلالها، بعد أن فشلوا في ذلك في الماضي. لقد جعل هذا المزيج من المصالح السياسية والاقتصادية في ليبيا جزءاً أساسياً من النظام الإقليمي الذي تسعى أبوظبي إلى إنشائه.

ترى الإمارات العربية المتحدة، على غرار مصر، أن المواقف السياسية والأسلوب العسكري لحفتر مكملة لرؤيتها. منذ عام 2014، لعبت الإمارات دوراً رئيسياً في تعزيز

قدراته العسكرية، فضلاً عن قاعدة دعمه السياسي ومكانتها الدولية. قامت الإمارات ببناء منشآت في قاعدة الخادم الجوية قادرة على إيواء طائرات متطورة، مثل F-16 وRafale. كما تم استخدام القاعدة الجوية لنشر طائرات بدون طيار WingLoong وتسيير طلعات جوية كانت حيوية لنجاحات حفتر العسكرية في بنغازي ودرنة ولجهوده للحفاظ على السيطرة على الهلال النفطي في شرق ليبيا. علاوة على ذلك، لعبت الإمارات العربية المتحدة دوراً رئيسياً في شن الحرب الشرسة والإعلامية التي تعصف بليبيا منذ عام 2011، مما أدى إلى اندلاع النزاع وتعميق الصدع بين الشرق والغرب. منذ ماي 2017، اتبعت الإمارات نهجاً مباشراً لايصال حفتر إلى السلطة، واستضافت اجتماعات بينه وبين السراج. كانت هذه العملية تهدف أساساً إلى الحصول على دعم الأمم المتحدة لاتفاق سياسي من شأنه أن يجعل حفتر الزعيم الفعلي لليبيا، لكنها فشلت بسبب رفض السراج التوقيع عليها وعدم استعداد حفتر لقبول السلطة المدنية التي كان النظام الجديد سيضعه تحت إشرافها.[21]

3.5 المملكة العربية السعودية:

اتخذت المملكة العربية السعودية في البداية مساراً مختلفاً تماماً عن القوى الإقليمية الأخرى للتأثير على الانتقال في ليبيا. فبدلاً من الانخراط في التدخل السياسي العلني، تعمل السياسة السعودية من خلال جماعة سلفية تتبع تعاليم الباحث الإسلامي ربيع المدخلي المقيم في السعودية. وبعد عقود من العلاقات المشحونة مع الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، ينظر القادة السعوديون إلى الانتفاضة الليبية على أنها فرصة لتحويل البلاد إلى حليف. أدركت السعودية ان الرعاية المالية، كإحدى الاساليب التقليدية لتحقيق النفوذ، ستكون غير فعالة في ليبيا الغنية بالنفط. حيث ركزت على اسلوب السلطة الدينية. وبالتالي، يبدو أنها تهدف إلى بناء النفوذ وتحويل الهوية الاجتماعية والثقافية للدولة الليبية إلى اخرى أكثر قابلية للتحالف. منذ عام 2011، نمت الجماعة المدخليّة بسرعة لتلعب دوراً مهيمناً في الأجهزة الأمنية لحفتر (على الرغم من علمانيته المعلنة) والمؤسسات الدينية الليبية. [22]

حشدت المملكة العربية السعودية أيضاً آلة الدعاية الخاصة بها لكسب الحرب الاعلامية حول حفتر وهجومه. من خلال شبكة من المدونات التي نشرت ما معدله ألف مشاركة يومياً في الأيام الاولى من الهجوم. وسعت الرياض للسيطرة على المشهد الإعلامي الليبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين الإنجليزية والفرنسية. فمنذ بدء تقدم حفتر على طرابلس، تم إنشاء 34٪ من الحجم الإجمالي للمحتوى حول ليبيا انطلاقا من المملكة العربية السعودية –نسبة 7 ٪ فقط من ليبيا نفسها و5.2 ٪ من قطر.[23]

4.5 تركيا:

لعبت تركيا دوراً متغيرا ولكنه متزايد في ليبيا حيث تطورت مصالحها هناك. في البداية، كانت تركيا مدفوعة بالكامل تقريباً بالرغبة في الوفاء بالعقود التي أبرمتها في ليبيا في عام 2011، والتي بلغت قيمتها حوالي 15 مليار دولار (وهي فائدة أدت بها إلى أن تصبح مؤخراً داعماً للثورة في ذلك العام). بعد إنشاء حزب العدالة والبناء الذي تم تشكيله على غرار حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان، بدأت تركيا ترى أن ليبيا مهمة لمحاولتها تعزيز نفوذها من خلال تنمية الإسلام السياسي ودعم الجماعات التي ظهرت في جميع أنحاء المنطقة خلال الانتفاضات العربية. بعد اندلاع النزاع الأهلي الليبي في عام 2014، أصبحت تركيا ملاذاً لليبيين المنفيين بما فيهم الإسلاميين السياسيين، واصبحت واحدة من البلدان النادرة التي يمكن لليبيين السفر إليها وممارسة الأعمال التجارية فيها. وسهلت هذا الارتباط سفارتها في طرابلس وقنصليتها في مصراتة، في وقت كانت فيه معظم البعثات الدبلوماسية لدى السلطات الليبية في تونس هي من تتكفل برعاية مصالحها السياسية والاقتصادية في ليبيا.

مثل القوى الأخرى، اعتمدت تركيا تكتيكات عكست المنافسة الإقليمية الأوسع. حيث عززت أنقرة علاقتها مع الجماعات في غرب ليبيا الذي تكمن فيه مصالحها الاقتصادية الرئيسية، وأيضاً لموازنة تحالف حفتر المتنامي مع مصر والإمارات العربية المتحدة. لذلك، يبدو أن تركيا غضت الطرف عن أنشطة بعض الليبيين المنفيين الذين

استضافتهم، والذين استخدموا الموانئ التركية لتوجيه الأسلحة والمتفجرات والذخيرة إلى غرب ليبيا.[24]

يفسر تطور علاقة تركيا مع ليبيا منذ عام 2014 سبب لجوء حكومة الوفاق الوطني والفصائل الليبية الغربية الأخرى سريعًا إلى أنقرة للحصول على المساعدة بعد أن بدأ حفتر تقدمه. من المحتمل أن تكون الشبكات الليبية المتمركزة في تركيا قد كثفت على الفور جهودها للحصول على أسلحة من جميع أنحاء شرق أوروبا لشحنها إلى ليبيا.

5.5 قطر:

كانت قطر أحد اللاعبين الإقليميين الرئيسيين في ليبيا في الانتفاضات العربية وفي أعقاب سقوط القذافي، حيث قدمت الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي للثوار. لكن تدخلها في ليبيا تضاءل بعد أن تولى الأمير تميم بن حمد آل ثاني السلطة في الدوحة، متبعًا سياسة خارجية أقل تدخلاً. مع انسحاب قطر من ليبيا، وهو ما يجعل من المحتمل أن يستغل خصوم قطر الخليجيون والداعمون لحفتر هذه فرصة لقلب ميزان القوى بعيدًا عن الإسلاميين المدعومين من قطر في ليبيا. خلال تراجع الدور القطري، هزم الجيش الوطني الليبي العديد من الجماعات المدعومة من طرف قطر، مثل الأخوين الصلابي والقوات المرتبطة بهم في بنغازي. أما الإسلاميين الليبيين الآخرين الذين استغلوا النزاع الأهلي في عام 2014 لتشكيل حكومتهم (في تحدٍ لحكومة الوفاق الوطني وعملية الأمم المتحدة) انسحبوا تدريجياً إلى الهوامش وتم طردهم في نهاية المطاف من طرابلس. وأما أولئك الذين ظلوا نشطين في ليبيا رأوا أن علاقتهم مع قطر تتحول إلى المجال المالي، حيث بدأوا القيام باستثمارات كبيرة في محطات التلفزيون والمواقع الإلكترونية. حيث زاد الإسلاميون الليبيون بشكل كبير من مشاركتهم في مثل هذه المنافذ الإعلامية منذ عام 2014، بهدف معارضة حفتر في الحرب الدعائية التي اجتاحت ليبيا. في الواقع، فإن طوفان حسابات وسائل التواصل الاجتماعي ذات المصادر القطرية الذي أعقب دخول المملكة العربية السعودية الأولي إلى وسائل الإعلام الليبية يُظهر بعض الجوانب غير التقليدية لهذه الحرب.[25]

في السنوات الأخيرة، كانت قطر تدعم على نطاق واسع جهود الأمم المتحدة للتوسط في حل سياسي للنزاع الليبي. لكن تقدم حفتر نحو طرابلس قد يشجع قطر على إحياء سياستها الأولية الأكثر حزماً تجاه ليبيا. في الوقت الحالي، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت ستفعل ذلك، حتى لو زادت الاتصالات بين المعسكر المناهض لحفتر والدوحة، مثل تركيا، ربما زادت قطر دعمها للفصائل الليبية التي تعارض حفتر لمنعه من اكتساب السلطة في ليبيا.

6. الادوار العالمية: الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا

1.6 الولايات المتحدة الامريكية:

كما هو الحال مع فرنسا، ظلت الولايات المتحدة غامضة بشأن ليبيا، حيث تتجنب إدارة ترامب التدخل حتى لا تتورط في "حرب لا نهاية لها" أخرى. وهو ما مهد هذا الطريق لروسيا لاتخاذ نهج أكثر نشاطًا، لكن الولايات المتحدة على الأرجح لا تزال تراقب الوضع عن كثب. لكن فيما يتعلق بالنشاط الفعلي، امتنعت واشنطن عن أي عمل مهم يتجاوز الدعم الضمني لكل جانب دبلوماسياً في مناسبات مختلفة والمساهمة في مختلف العمليات المناهضة للجماعات الجهادية، لا سيما أثناء تحرير سرت من داعش.[26] ومع ذلك، فقد جادل البعض بشأن سيناريو امريكي مربح لطرفي النزاع في ليبيا، حيث قد يجبر الضغط الدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي القوي الطرفين على الدخول في مفاوضات في إطار الأمم المتحدة. إذا تمكن الولايات المتحدة من كسر الجمود العسكري الحالي وربما حتى التفاوض على حل سياسي للنزاع، فسيحظى حتماً ببعض الاحترام. ومع ذلك فإن الجهود المتزايدة للولايات المتحدة مؤخراً لتقليص وجودها في سوريا قد تشير إلى إحجامها عن الانخراط بعمق في نزاع أهلي اخر في المنطقة.[27]

2.6 روسيا:

بالنظر إلى الانسحاب العام للولايات المتحدة من النزاع الأهلي الليبي، وجدت روسيا فسحة كبيرة لتدخلها. من المهم هنا ملاحظة أن روسيا دعمت كلا طرفي النزاع:

على الرغم من الدعم القوي لحفتر، إلا أنها تحافظ أيضاً على علاقات دبلوماسية مع حكومة الوفاق الوطني التي دعمت تأسيسها من خلال الاتفاق الليبي الليبي. كان الدعم الروسي مؤخراً لحفتر أكبر وأكثر واقعية، حيث زودت موسكو الجيش الوطني الليبي بمرتزقة على الأرض من خلال مجموعة فاغنر، فضلاً عن الوصول إلى أسواق الأسلحة وتدفق العملات المزيفة.

يمكن تفسير تدخل روسيا على أساس العوامل التاريخية والأيديولوجية. فمن الناحية التاريخية، عزز الاتحاد السوفيتي (وبعد ذلك الاتحاد الروسي) علاقات وثيقة مع نظام القذافي، وقام بتزويده بالأسلحة والتدريب العسكري وتلقى معظم ضباط الجيش الوطني الليبي تدريبات في روسيا في وقت ما. بالإضافة إلى ذلك، بحلول الربيع العربي، كانت ليبيا مدينة لروسيا بعدة مليارات من الدولارات في مختلف العقود العسكرية والمتعلقة بالطاقة، والتي تحرص موسكو على تعويضها. من الناحية الأيديولوجية، يمكن اعتبار التدخل الروسي في ليبيا جزء من استراتيجية أكبر لموازنة النفوذ الأمريكي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.[28] وسيشمل ذلك تأمين الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط والحفاظ على وجود أقوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يجادل البعض أيضاً بأن روسيا طلبت من حفتر تعزيز علاقتها مع مصر.[29] من وجهة نظر روسية، قد يمنحها التأثير الأكبر في شمال إفريقيا نفوذاً على كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.[30]

3.6 فرنسا:

رغم غموض دورها الرسمي في ليبيا، فان فرنسا تحافظ أيضاً على تعاون وثيق مع حفتر. وبينما كانت تحاول التوسط في السلام بين الجانبين، قدمت القوات الخاصة الفرنسية أيضاً تدريبات للجيش الوطني الليبي، وشاركت في عمليات ضد الجهاديين، ومن المحتمل أنها زودت بالأسلحة.[31] أصبحت السياسة الخارجية الفرنسية منخرطة بشكل متزايد في شمال إفريقيا منذ عام 2012، ويرتبط تدخلها في الحرب الأهلية الليبية بعملياتها في مالي والنيجر وتشاد. لقد قيل إن سياسة ماكرون انتهازية في محاولته تحقيق

نصر سريع في السياسة الخارجية: لن يكون الإسلاميون المتطرفون في الجانب الخاسر فحسب، بل سيكون لدى فرنسا فرصة جيدة لتأمين عقود إعادة الإعمار والبترول المربحة بعد ذلك.[32] ومع ذلك، فإن الكشف عن الدعم الفرنسي لحفتر وضع باريس في موقف حرج، مع انتهاء النزاع في أي مكان، واستراتيجياتهم تتعارض مع عملية الأمم المتحدة الجارية وكذلك الموقف العام للاتحاد الأوروبي. يبقى أن نرى ما إذا كان هذا سيجبر ماكرون على إعادة الاصطفاف مع حلفائه الأوروبيين، لكن في الوقت الحالي فهو على تواصل عميق مع حفتر وسلطات طبرق.

4.6 الصين:

على الرغم من اتهامها بتزويد القذافي بالسلاح خلال انتفاضة 2011، إلا أن الصين اتخذت موقفًا أكثر حيادية منذ اندلاع النزاع الأهلي عام 2014. تعمل بكين بشكل عام ضمن إطار عمل الأمم المتحدة، وقد تعهدت بتقديم الدعم لحل سياسي للنزاع بينما بقيت في الخلفية .[33] قد يكون من الجدير بالذكر أن الأسلحة الصينية قد استخدمت على نطاق واسع من قبل الإمارات العربية المتحدة في دعمها لحفتر؛ ومع ذلك أشارت التقارير إلى أن هذه الأسلحة ربما لم يتم توريدها خصيصاً للاستخدام في ليبيا.[34] علاوة على ذلك، بالنظر إلى عقود بكين بمليارات الدولارات مع نظام القذافي واستراتيجيتها العامة لتأكيد نفوذها في الشرق الأوسط وأفريقيا، يبدو من المرجح أن للبلاد مصلحة في ليبيا .[35] غير أنه بعد أن تعلمت من رد فعل عنيف دعمها للقذافي، يبدو الآن أن التكتيك الرئيسي للصين هو التمسك بحل قبل أن تتعامل مباشرة مع أحد الفصائل.

7. خاتمة

كان سلوك الاطراف الخارجية في النزاع الليبي نابعا من مصالحها الوطنية الخاصة، على حساب السياسات الجزائرية والأممية لدعم الحل السياسي في ليبيا. تسهّل هذه الاطراف الفاعلة حرب الجماعات الليبية وتصعد الصراع من خلال الدعم المالي والإعلامي والعسكري.

يجب فهم دور الاطراف الأجنبية الفاعلة الأخرى في ليبيا من اجل منع الصراع من التحول إلى حرب بالوكالة شبيهة بتلك الدائرة في سوريا أو اليمن.

إن مثل هذه الحرب من شأنها أن تزعزع استقرار جيران ليبيا، وتهدد بشكل مباشر المصالح الأمنية الجزائرية وأسواق الطاقة العالمية.

لا ترغب القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا أو هي غير قادرة على لعب دور بناء أو موحد في ليبيا، مما يضع المسؤولية على عاتق الجزائر والأمم المتحدة لقيادة الجهود التوصل إلى حل. كما سيتطلب منها إنشاء مجموعة عمل دولية شاملة معنية بليبيا، باستخدام مزيج من الحوافز والمثبطات المصممة لمنع التصعيد.

8 . الهوامش والمراجع

[1] Uppsala Conflict Data Program, **Definitions**, available online at: http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/ definitions/

[2] Vité, S. 2009. "Typology of armed conflicts in international law: legal concepts and actual situations", **International Review of the Red Cross**, Vol 91 Nr 873.

[3] Steward, J. G. 2003, "Towards a single definition of armed conflict in international humanitarian law: A critique of internationalized armed conflict", **IRRC** June 2003 Vol. 85 No 850.

[4] Schnabel, A. 2002. "Southeast European Security: Threats, Responses, Challenges", **Nova Biomedical**, pp. 107-108.

[5] Carment, D. "1994, The Ethnic Dimension in World Politics: Theory, Policy and Early Warning", **The World Quarterly**, Vol. 15, No. 4.

[6] Borda, S. P. 2009. "The Internationalization of Domestic Conflicts: A Comparative Study of Colombia, El Salvador and Guatemala", University of Minnesota, available at: https://goo.gl/ZHR8SX, p. 23

[7] Ibid., p. 21

[8] Pack, J "Kingdom of Militias: Libya's Second War of Post-Qadhafi Succession" (Milano: Istituto per gli Studi de Politica Internazionale.URL: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/kingdom-militias- 23121#n1

[9] UNSMIL, "Remarks of SRSG Ghassan Salamé to the United Nations Security Council on the situation in Libya,". URL: https://unsmil.unmissions.org/remarks-srsg-ghassan-salam%C3%A9-united-nations-securitycouncil-situation-libya-1

[10] Encyclopedia Britannica, s.v. ,"Libya – Post-revolutionary chaos," URL: https://www.britannica.com/place/Libya/Qaddafi-toppled-and-killed#ref325703.

[11] Nicola Missaglia, "Chaos in Libya:" (Milano: Istituto per gli Studi de Politica Internazionale, www.ispionline.it/it/pubblicazione/chaos-libya-background-17108

[12] Ibid, p. 5.

[13]Ibid, p. 12.

[14]Ibid, p. 28

[15]Encyclopedia Britannica, op.cit.

[16] Pack, J, op.cit. p.28

[17] Taylor Luck, 2019 "Libya's hopes for diplomacy fade as warlord closes on Tripoli," **Christian Science Monitor.** https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2019/0409/Libya-s-hopes-for-diplomacy-fade-as-warlord-closes-on- Tripoli

[18]Tarek Megerisi, "Libya's Global Civil War" (European Council on Foreign Relations, June 2019), www.ecfr.eu/page//libyas_global_civil_war1.pdf. p. 11.

[19] Ibid, p. 12.

[20] Ibid, p. 5.

[21] Tarek Megerisi, op.cit, p. 5.

[22] Ibid

[23] Ibid

[24] Pack, J, op.cit. p.33.

[25] Nicola Missaglia, op.cit. p.37.

[26] Encyclopedia Britannica, op.cit

[27] Saskia Van Genugten, "The Gulf States: Channeling Regional Ambitions in Different Directions," in foreign actors in libya's crisis, ed. Karim Mezran and Arturo Varvelli (Milano: Ledizioni - LediPublishing, 2017), p.44.

[28] Ibid, pp. 45-46.

[29] Ibid, pp. 47-48.

[30] Nicola Missaglia, op.cit. p.41.

[31] Tarek Megerisi, op.cit, p. 16.

[32] Saskia Van Genugten, op.cit, p. 49.

[33] Michael O'Hanlon , Jason Fritz, "Why Troubled Libya Isn't a Lost Cause—Yet," national Interest URL: https://nationalinterest.org/feature/why-troubled-libya-isnt-lost-cause%E2%80%94yet-86081

[34] David E. Sanger, "When 'Get Out' Is a President's National Security Strategy," new york times.: https://www.nytimes.com/2019/10/07/world/middleeast/trump-syriaturkey.

[35] Andrea Beccaro, "Russia: Looking for a Warm Sea," in foreign actors in libya crisis, in foreign actors in libya's crisis, ed. Karim Mezran and Arturo Varvelli (Milano: Ledizioni Ledi - Publishing, 2017), p. 74.